دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (2004-2011)

أ.د. محمود محمد محمود داغر م.م. احسان جبر عاشور
ehsanjabr@gmail.comDr_m_daghir@yahoo.com

المستخلص

هدف هذا البحث الى تحليل فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين للمدة2004-2011، وهي المدة التي شهدت تبدلاً جوهرياً في عمل السياسة النقدية ذلك بعدما منح القانون الجديد للبنك المركزي الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية عن قرارات وتدخلات الحكومة في رسم وتحديد الخطط النقدية او في الزامها على تبني ادوات ووسائل معينة ، مما حدا بتلك السلطة الى احداث تغيير في فلسفتها واهدافها والادوات التي تستخدمها لتحقيق تلك الاهداف وبما ينسجمع الحرية الاقتصادية وآليات اقتصاد السوق ، الامر الذي منحها القدرة على التحكم بحجم الكتلة النقدية وبما يحقق الاستقرار السعري ، ذلك من خلال انشاء مزاد لبيع وشراء العملة الاجنبية (الدولار)على ان يكون البنك المركزي المتحكم الاقوى بذلك المزاد من خلال التعليمات والضوابط التي تحكم سير هذا المزاد وفي اطار الاهداف الاقتصادية العامة ، وبالفعل تمكنت السياسة النقدية من تحقيق مثلثاً ذهبياً للاستقرار الاقتصادي تمثلت اركانه باستقرار سعر الصرف وانخفاض واستقرار المستوى العام للأسعار بشكل نسبي في حين تمثل الركن الثالث ببناء احتياطي قوي من العملة الاجنبية ، مما اسهم في توفير بيئة استثمارية مستقرة اقتصادياً التي هي اساس عملية النمو ، الا ان السياسة الاقتصادية للبلد لم تفلح في استغلال تلك البيئة المستقرة في تحقيق النمو ودفع عجلة التقدم والازدهارالاقتصادي بسبب غياب الرؤيا الاستثمارية وتغلب الرؤيا الاستهلاكية عليها وبالشكل الذي اوجد تقاطع او عدم تنسيق بين اهداف السياسة النقدية واهداف السياسات الاقتصادية وبالأخص السياسة المالية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ النمو الاقتصادي- الاستقرار الاقتصادي- معامل الاستقرار النقدي- السياسة النقدية- التضخم الجامح - استهداف التضخم - الهيمنة المالية - الاثر الارتجاعي الموجب .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد 77
لسنة ٢٠١٤
الصفحات ٢٠٢-٢٢٦

*ملاحظة : البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة :

تحتل السياسة النقدية مكانة اساسية في معظم اقتصاديات العالم وتزداد هذه الاهمية مع اتساع المبادلات المحلية والدولية في ظل نظام اقتصادي عالمي ، ذلك لما تمتلكه هذه السياسة من قدرة جيدة على مواجهة الصدمات الاقتصادية وضبط الاختلالات والاهتزازات التي تحصل في اسواق النقد والمال وبالشكل الذي يترك اثراً واضحاً في استقرار مستوى الاسعار ومعدلات الفائدة فضلاً عن اسعار الصرف ، مما سيفضي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعد بدورهُ شرطاً جوهرياً لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما ، وفي العراق شهدت اتجاهات ومسارات السياسة النقدية تحولاً كبيراً بعد عام 2003 جاء منسجماً مع الدعوة الى اعتماد نظام السوق وآلياته في رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية للبلد ، اذ حصلت السلطة النقدية على الاستقلال الكامل في وضعها للخطط النقدية وادارتها لأدواتها بما يكفل تحقيق اهدافها العامة ، والتي تركزت بشكل اساسي على تحقيق استقراراً سعرياً يوفر البيئة المحفزة لحركة النشاط الاقتصادي الكلي ، الامر الذي استطاعت النجاح النسبي فيه ، دون ان تنجح السياسات الاقتصادية الاخرى في الاستفادة من هذا الاستقرار لتنشيط حركة الاقتصاد باتجاه النمو ، وهو ما خلق تباعداً بين استقرار الاسعار واستقرار النشاط الاقتصادي .

مشكلة البحث

ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاخرى وبالأخص السياسة المالية مما ادى الى حدوث تفارق ما بين هدفي الاستقراروالنمو الاقتصاديين داخل الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث

الاستقرار والنمو الاقتصاديين في ادارة السياسة النقدية في العراق هما هدفان متفارقان طيلة مدة البحث .

اهداف البحث:

١.تتبع مسار السياسة النقدية وقدرتها على الموازنة بين الاستقرار والنمو ، انطلاقاً من عدم امكانية تحقيق استقرار اقتصادي دون ان يرافقه نمو والا فأن هذا الاستقرار سيكون ناقصا وان ثماره ستتلاشى كلما زادت تكاليفه بمرور الوقت ، كما ان التضخم كفيل بجعل معدلات النمو متباطئة وسلبية .

٢. الوصول الى تفسير واضح وموضوعي لأسباب التدهور في معدلات النمو وتحديد السبل الكفيلة لوضع الاقتصاد على مسار النمو الحقيقي .

٣. بيان مدى ضرورة وامكانية مساهمة البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي وكذلك ضرورة التنسيق بينه وبقية السياسات لنجاح تلك المساهمة .

هيكلية البحث :

بهدف التحقق من صحة الفرضية وبغية الوصول الى اهداف البحث تم تقسيمهُ الى :

١.الدراسات السابقة .
٢. البنية التشريعية الجديدة للسياسة النقدية .
٣.اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
٤.علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي .
٥.الاستنتاجات والتوصيات .

1- الدراسات السابقة

1-1- **دراسة** (Claridaand Gertler، 2000).

ركز خلالها الباحثان على السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الكلي، من خلال استعراضهما لبعض النظريات الاقتصادية التي تفسر فاعلية السياسة النقدية في تحقيق هذا الاستقرار، داعمين دراستهما ببعض الشواهد لعدد من الدول التي استطاعت معالجة الصدمات الاقتصادية ذات الاثار السلبية وتصحيح حالات الاختلال التي تصيب النشاط الاقتصادي خلال الدورات التجارية ، وتوصل الباحثان الى ان الاستقلال الكامل للبنوك المركزية في قرارتها وادواتها هو الضامن الاساسي لأقصى فاعلية استقرارية (Clarida and Gertler ، 2000 ، PP 147-180)

1-2- **دراسة** (**فلاح حسن ثويني** ، 2001) .

اهتمت الدراسة بتحليل دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار السعري والنقدي ، مركزة على فاعلية السياسة النقدية في العمل على تحقيق اهداف التوازن الاقتصادي بجانبيه النقدي والحقيقي ، واكدت على اختلاف الدور الذي يقوم به البنك المركزي من نظام اقتصادي الى اخر ومن بلد الى اخر في نفس النظام الاقتصادي، وهذا الاختلاف تحكمه عوامل عديدة يأتي في مقدمتها البيئة المحيطة التي يمارس البنك فيها نشاطه فضلا عن ما يمتلكه من صلاحيات واستقلالية في ممارسة مهامه الرئيسية، وانصب الجانب التطبيقي للدراسة على تحليل نشاط كل من البنك المركزي المصري والبنك المركزي الالماني ، وتوصلت الدراسة الى أن المصارف المركزية ذات الدرجة المرتفعة من الاستقلالية تولد معدلات تضخم أقل من المصارف المركزية المعتمدة ، أو أن أنظمة الهيمنة النقدية مرتبطة مع التضخم المنخفض نسبيا، بينما تكون أنظمة الهيمنة المالية مع التضخم المرتفع نسبيا.(فلاح ثويني ، 2001) .

1-3 - **دراسة** (Michael M. Hutchison، 2002).

ذهبت هذه الدراسة الى تحليل اثر التدخل المعقم في اسواق سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار السعري ، وبينت بان تدخل الحكومة من خلال سياستها النقدية في اسواق اسعار الصرف يعد اداة فاعلة جداً في تحقيق الاستقرارالداخلي والخارجي عبر التأثير على قيمة العملة المحلية وخصوصاً في الاقتصاديات ذات الانكشاف التجاري العالي، واهم استنتاج توصلت له هذه الدراسةهو ان السلطات النقدية في الدول الصغيرة تنظر الى اسعار الصرف بكونها اهم منفذ لأنتقال الأثر النقدي مما يجعلها تهتم وبشكل كبير بالعلاقة التبادلية بين التضخم المحلي واسعار الصرف(Michael، 2002) .

1-4-**دراسة** (**عبد الرحمن عبيد جمعة** ، 2012) .

سعت هذه الدراسة الى توضيح وتحليل مفهوم الهيمنة المالية الحكومية على البنك المركزي في مجموعة من البلدان اضافة إلى العراق، واكدت على ان للهيمنة المالية آثار مباشرة وغير مباشرة على متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى الوضع الاستقراري للاقتصاد ، وتوصلت تلك الدراسة الى إن ارتفاع معدلات نمو عرض النقد في الاقتصاد العراقي جاء نتيجة لوجود ظاهرة الهيمنة المالية النفطية من خلال مزادات العملة التي يقيمها البنك المركزي العراقي بشكل يومي، وان توقف البنك المركزي عن بيع (الدولار) ولو لأيام معدودة سيقود الى انهيار سعر صرف الدينار العراقي بشكل سريع مما يؤدي بالنتيجة الى ضياع الاستقرار (عبد الرحمن ، 2012) .

اما الاضافة التي جاء بها هذه البحث ، فهي تناولهُ لدور السياسة النقدية في تحقيق كل من الاستقرار والنمو الاقتصاديين ، بينما ركزت الدراسات السابقة فقط على الدور الاستقراري لتلك السياسة داخل النشاط الاقتصادي .

2- البنية التشريعية الجديدة للسياسة النقدية بعد عام 2004.

انبثقت فلسفة السياسة النقدية بعد عام 2004 وفي اطار التحول نحو اقتصاد السوق من القانون رقم (56) لسنة 2004 والذي منح بموجبه البنك المركزي الاستقلالية الكاملة بما يقوم به من مساع لتحقيق اهدافهُ في المرحلة الجديدة والتي تمثلت في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فضلاً عن العمل على استقرار النظام المصرفي ، وان تلك الاهداف مجتمعة اذا ما تم تحقيقها ستقود الى بناء ركائز قوية للاستقرار الاقتصادي ومقدمات ملائمة لمناخ الاستثمار المرغوب بالإضافة الى تعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي العالمي (مظهر صالح ، 2012 ، ص 139) ،

اذ نصت الفقرة (2) من المادة (2) من القانون (56) على تمتع البنك المركزي بالاستقلال الكامل عن الحكومة في وضع خططهُ وتسيير عملياته المصرفية ، وان لا يتلقى اي تعليمات من اي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه نص يقضي بخلاف ذلك ، فضلاً عن وجوب احترام هذا الاستقلال ، كما بات البنك المركزي بموجب المادة (26) من هذا القانون بمنأى عن ضغوط السلطة المالية فيما يتعلق بإقراض الخزينة العامة او الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر مع جواز قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية الحكومية ولكن عن طريق عمليات السوق الثانوية وبما ينسجم ومتطلبات تلك العمليات وشروطها وليس بناءاً على توجيهات السياسة المالية ، كما لا يمنع البنك المركزي وفقاً لهذه المادة من تقديم تسهيلات سيولة الى المصارف الحكومية التي تخضع لإشرافه ورقابتهُ ولكن عن طريق عمليات السوق الثانوية ايضاً (البنك المركزي العراقي ، 2004، ص 51-53) ووفقاً لهذه المادة اصبحت السياسة النقدية متحررة من قيد الموازنة العامة ولم تعد تمثل الرافعة المالية لتمويل العجز في تلك الموازنة على غرار ما كان يحدث في الحقبة الماضية .

كما حددت المادتين (24،25) من القانون الجديد شكل العلاقة بين البنك المركزي والحكومة وحصرها بالتشاور والقيام بأعمال بالإنابة عن الحكومة ، اذ يتم التشاور مع الحكومة في اجتماعات دورية منتظمة لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بينهم كل بحدود مسؤوليته ، وايضاً جواز حضور البنك المركزي الاجتماعات الحكومية ذات الطبيعة الداخلة في نطاق اختصاصهُ ، وتمتد اعمال الإنابة الى مسك حسابات الحكومة والاشتراك في عمليات الاقتراض المحلية والاجنبية التي تقوم بها الحكومة وادارتها بصفته الوكيل المالي لها ، فضلاً عن ضرورة اشراك البنك المركزي في المفاوضات حول القضايا المالية والنقدية مع الدول والمؤسسات الدولية ، ذلك كله بشرط ان لا يتحمل البنك المركزي اية التزامات مالية او مسؤولية قانونية نيابة عن الحكومة (مظهر صالح ، 2012 ، ص 22) ، وبهذا فقد انهت تلك المادتين عقود من التبعية التي كانت تخضع لها السياسة النقدية واصبحت العلاقة بين البنك المركزي والحكومة علاقة تكاملية تشاورية وليس علاقة تكيفية تتسم بوجوب تنفيذ كل الاوامر الحكومية .

وجاءت المساهمة الجوهرية الاخرى لهذا القانون في دعم التحول باتجاه اقتصاد السوق من خلال تأكيده على ضرورة الاعتماد المتزايد على الادوات النقدية غير المباشرة وتحييد الادوات المباشرة في ظل هذه المرحلة لان النوع الاخير يعد مثبطاً لنشاط القطاع الخاص ، فقد اشارت المواد (28، 29،30) من الباب السادس الخاص بالوظائف النقدية ، الى ضرورة لجوء البنك المركزي في اطار سعيه للتأثير والتحكم وضبط الاوضاع النقدية الى الادوات غير المباشرة في تنفيذه للسياسة النقدية ، وفي الاطار ذاتهُ جاء صدور قانون المصارف الجديد رقم (94) لسنة 2004 ليرسم معالم واسس التفاعل بين البنك المركزي والمؤسسات المصرفية ، اذ اسس هذا القانون قاعدة للتعامل ركائزها الشفافية والثقة المتبادلة وتحولت بموجبه الادوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لنشاط المصارف الى قوة مراقبة لهذا النشاط تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون اي قيود تحد من حركتهُ وفعاليتهُ حيث ترتب على هذا القانون الغاء خطط الائتمان وترك المصارف تعمل وفق سياستها في منح الائتمان وتحديد اسعار الفائدة المناسبة وبصورة تنافسية يفرضها الوضع الاقتصادي الجديد .

وان جميع هذه الأليات اصبحت محكومة باللوائح التنظيمية الحذرة والتي تعتمد القواعد Rules بدلاً من كونها لوائح اعتباطية تتخذ قرارات ادارية من دون النظر لألية السوق وانتظام عملها واتجاهات استقرارها بعيداً عن اي انحرافات سعرية ، بل انها تطاوع اشارات السوق السعرية التي باتت السياسة النقدية تعمل بموجبها ، مما ادى الى توليد تناغم عالي بين فعل السياسة النقدية والجهاز الرقابي للبنك المركزي من جهة وبين عمل مختلف المؤسسات المصرفية وغيرها من ذات العلاقة من جهة اخرى (البنك المركزي العراقي ، 2004 ، ص 53-55) .

وتأسيساً لما تقدم ، فقد اصبحت السياسة النقدية تمتلك تشريعات قانونية تزيد من فاعليتها وتضمن استقلالها من القرارات السياسة وتنظم عملها واجراءاتها وتمنحها المزيد من الحرية في اختيار الادوات والوسائل الملائمة لتحقيق غاياتها وبما ينسجم مع التوجه الاقتصادي الجديد ، كما ان ضمان الاستقلالية للبنك المركزي وفقاً لهذا القانون قد ارسى مبدأ الفصل بين القدرة على انفاق النقود من خلال الموازنة العامة والقدرة على توفير تلك النقود من مصادرها المختلفة وبكلف متدنية او معدومة خصوصاً عن طريق الاصدار النقدي الجديد .

3- اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

حاولت السلطة النقدية بعد حصولها على الاستقلالية وفي ضوء الاهداف التي حددها القانون الجديد تحقيق استقراراً في المستوى العام للأسعار كهدف اولي للوصول الى الاستقرار الاقتصادي الذي يشكل البيئة المناسبة لحركة كل الفعاليات الاقتصادية ، وذلك عن طريق تفعيل الادوات النقدية التي تتلاءم والمرحلة الجديدة وتنسجم مع المعطيات الاقتصادية الحالية، ولأجل معرفة المدى التي استطاعت ان تنجزه من هذا الهدف سيتم تحليل اثر السياسة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية وكالاتي :

3-1-عرض النقد .

اتبع البنك المركزي مجموعة من الاجراءات والتدابير لإدارة عرض النقود والتحكم به بما يحقق الاستقرار السعري ويضمن الوصول الى نظام مالي سليم ، وقد عمد الى توجيه تلك الاجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة بالعملة المحلية اولاً وبالجهاز المصرفي ثانياً كمحاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول ، ولأجل تحقيق ذلك لجأ الى استخدام اشارة سعر الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية ، فضلاً عن اعطاء الحرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة وممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الأيداعية والائتمانية ، وقد اسفرت تلك الاجراءات عن تقليل نسبة العملة في التداول تدريجياً خصوصاً في الفترة المحصورة بين (2007-2011) الجدول (1)، ويلاحظ ان هذه النسب ما تزال عالية بالمقارنة حتى مع معظم البلدان النامية الامر الذي يشير الى استمرار تخلف الوعي المصرفي للإفراد وعدم تطور الجهاز المصرفي في العراق على الرغم من الاصلاحات المصرفية المتبعة من قبل البنك المركزي ، لكن هذه النسبهي اقل ارتفاعاً بالمقارنة مع تلك النسب التي كانت سائدة في الحقبة السابقة .

ويتضح ايضاً من الجدول (1) ضعف قدرة البنك المركزي في السيطرة على حجم الكتلة النقدية على الرغم من تطبيق الادوات اللازمة لذلك ، اذ اخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي مع تزايد معدلات نمو الانفاق العام ، الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الموارد النفطية وفق ألية يطلق عليها بالأثر الارتجاعي الموجب FeedbackPositive اي مقايضة نقود البنك المركزي كمطلوبات بالنقد الاجنبي المشترى من الحكومة كموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك المركزي وهو امر يتماشى والنظرة الجديدة في الفكر النقودي التي ترى في النقود على انها متغير داخلي Endogenous يخضع في بلد مثل العراق لتأثير القطاع الحكومي بحكم هيمنته على مكونات الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وايرادات النفط بشكل خاص والتي تكون ثلثي ذلك الناتج (مظهر صالح ، 2010 ، ص258) .

وبهذا قد قادت الخصوصية الريعية للاقتصاد العراقي الى جعل عرض النقد احد متغيرات السياسة المالية بسبب اعتماد الانفاق العام على الايرادات النفطية وبنسبة عالية تصل الى اعلى من 95% اذ يتم تحويل (تنقيد) الايرادات الدولارية الى عملة محلية من خلال سعر صرف الدينار المصدر من قبل البنك المركزي ، لذلك فان تضخم الكتلة النقدية ما هو الا انعكاس لزيادة الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها الداخلية وان السياسة النقدية باتت مقيدة بالسياسة المالية من خلال الانفاق العام ومكوناته ، ويمكن توضيح مدى ارتباط عرض النقد بالإنفاق العام من خلال الشكل (1) ، الامر الذي جعل مفهوم الاستقلالية من هذه الزاوية ينحصر وجوده بالقانون فقط لعدم قدرة البنك المركزي على التحكم المطلق بالأساس النقدي .

جدول (1)

تطور عرض النقد ومكوناته والإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2011) (مليون دينار)

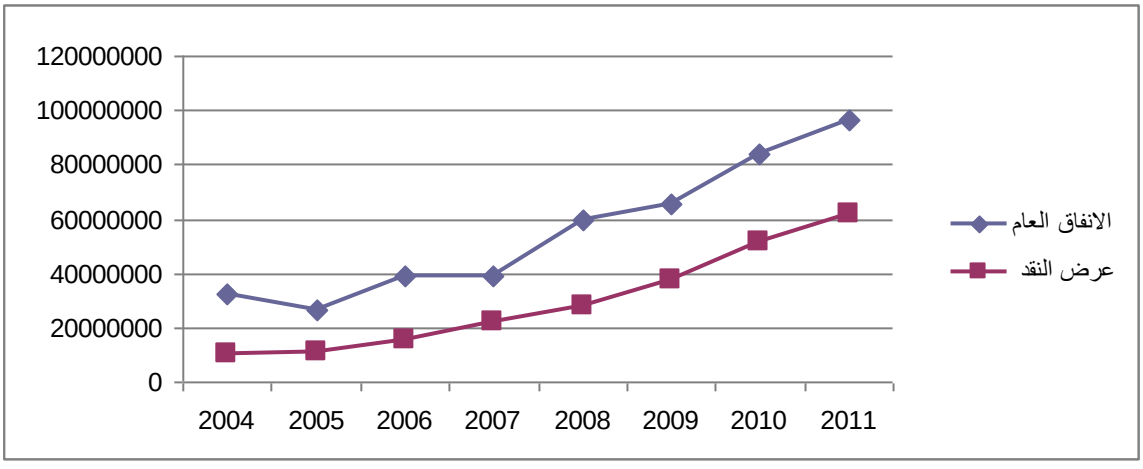
السنوات	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد MS1	نسبة العملة من عرض النقد%	نمو عرض النقد%	الانفاق العام	نمو الانفاق العام%
2004	7162945	2985681	10148626	70.5	-	32117491	-
2005	9112837	2286288	11399125	79.9	12.3	26375175	(17.8)
2006	10968099	4491961	15460060	70.9	35.6	38806679	47.1
2007	14231700	7489467	21721167	65.5	40.5	39031232	0.6
2008	18492502	9697432	28189934	65.6	29.8	59403375	52.2
2009	21775679	15524351	37300030	58.4	32.3	65658000	10.5
2010	24342192	27401297	51743489	47.0	38.7	83823000	27.7
2011	28296000	33900000	62196000	45.5	20.2	96662767	15.3

المصادر :

- البيانات الخاصة بعرض النقد ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية(2004-2011) .
- البيانات الخاصة بالإنفاق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة .
- نسب النمو من عمل الباحث .

شكل (1)

تطور الانفاق العام وعرض النقد MS1 في العراق للمدة (2004-2011)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يوضح الشكل (1) العلاقة القوية بين عرض النقد ومقدار الانفاق العام ، فاتجاه منحنى عرض النقد يأخذ نفس اتجاه منحنى الانفاق العام ، مما يعني ان التغيرات في الانفاق العام هي التي تقود التغيرات الحاصلة في عرض النقد .

3-2-**الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية وسرعة تداول النقود** .

على الرغم من اغلب المحاولات الجادة التي ابدتها السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار في دالة الطلب على النقود ، سواءاً عن طريق استبدال العملة المحلية بعملة اخرى عالية المواصفات لتعزيز ثقة الجمهور بها ، او من خلال الغاء ظاهرة تعدد اسعار الصرف للدينار العراقي ازاء العملة الاجنبية ورفع قيمة هذا الدينار ، فأن الطلب على النقود لم يحقق الاستقرار المنشود الا في السنوات الثلاثة الاخيرة من هذه الفترة اذ شهد استقراراً نسبياً ، ذلك لأسباب باتت متأصلة في بنية السوق النقدية العراقية ومنها ظاهرة الدولرة التي عبرت عن نفسها داخل الاقتصاد باستمرار تحوط الافراد بالدولار وعدهُ خزين مستقر للقيمة ووسيلة لحماية الثروات او لتلافي كلف المعاملات ، فضلاً عن ان العملة الجديدة وعلى الرغم من كونها عالية المواصفات من الناحية الامنية اومن ناحية المتانة فأنها لم تستطع سد حاجة السوق في التعاملات التجارية الكبيرة ذلك لان اعلى فئة نقدية من هذه العملة هي (25) الف دينار والتي لا توازي بقيمتها سوى (23) دولار ومثل هذه الفئة تعجز عن تسهيل عمليات التبادل النقدي الكبيرة الا في مقدار محدود ، ومع خصوصية الاقتصاد العراقي القائم على المعاملات النقدية الحية (Cash payments) وانخفاض التعامل عن طريق المصارف اصبح 70% من الطلب المحلي على الدولار هو لتسديد معاملات التبادل النقدي ذات الفئات العالية اذ ان فئة المائة دولار تعادل قيمة نقدية بالدينار تقارب (120) الف دينار، الامر الذي جعل الدولار يفعل فعلهُ في المعاملات الداخلية (مظهر صالح ، 2012، ص285) .

هذه العوامل مجتمعة بالإضافة الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يعني انخفاض حجم الادخارات، ادت الى انخفاض الطلب على النقود في السوق النقدية مما انعكس على ارتفاع سرعة تداول النقود خصوصاً في الفترة المحصورة بين (2004-2008) كما هو موضح بالجدول (2) الذي بان اثرهُ في زيادة التقلبات السعرية وباتجاه التصاعد ، اما بعد تلك الفترة فيلاحظ ان سرعة التداول اخذت بالانخفاض التدريجي ويعود السبب في ذلك الى قيام السلطة النقدية برفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة اذ تحسن سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار بما يعادل 25% من قيمته بالأعوام السابقة ، وهو الامر الذي اضفى فرص قوية في استقرار وزيادة الطلب على النقود اذ اصبحت العملة المحلية يوماً بعد يوم تحتل مكانة النقد العزيز نسبياً خصوصاً في اطار خزن القيمة بعدما كان الدولار يمثل العملة الاولى في خزن القيمة .

جدول (2)

تطور الطلب على الارصدة النقدية الحقيقة وسرعة دوران النقود في العراق للمدة (2004-2011)(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي بالاسعار الجارية (1)	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة 1988=100 (2)	المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي P_1 (3)	عرض النقد MS_1 (4)	متوسط عرض النقد AMS_1 (5)	الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية MD=MS MS_1/P_1 (6)	سرعة* دوران النقود (7)
2004	53235358.7	41607.8	1279.4	10148626	7961113.5	7932.3	6.7
2005	73533598.6	43438.8	1692.8	11399125	10773875.5	6733.9	6.8
2006	95587954.8	47851.4	1997.5	15460060	13429592.5	7739.7	7.1
2007	111455813.4	48510.6	2297.5	21721167	18590613.5	9454.3	6.0
2008	157026061.6	51717.6	3036.2	28189934	24955550.5	9284.6	6.3
2009	139330210.6	56527.8	2464.8	37300030	32744982.0	15133.1	4.2
2010	171956975.3	60633.7	28356	51743489	44521759.5	1824.8	3.9
2011	194001461.0	63486.8	3055.8	62196000	56969744.5	20353.4	3.4

المصادر :

- البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نقلاً عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2011)
- البيانات الخاصة بعرض النقود ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2011)
- الاعمدة (3،5،6،7) من عمل الباحث .
- *سرعة دوران النقود = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية / متوسط عرض النقود .

3-3- **سعر الصرف** .

غدا من الصعب ان تنسجم انظمة الصرف الثابتة المتعددة Fixed Multiple regime التي اعتمدت ما قبل عام 2003 والتي اسست الى سعر صرف هجين مصاب بكثير من التشوهات ، مع بناء مرتكزات قوية ومستقرة لاقتصاد يرغب بالتحرر في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق ، لذلك كان لزاماً على صناع السياسة النقدية اللجوء الى نظام لسعر الصرف يتلاءم وحركة الانشطة الاقتصادية في ظل التطورات الحالية ويحقق في ذات الوقت الاستقرار والتحسن لقيمة العملة المحلية ، وبهذا قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف المعوم المدار على ان يكون سعر الصرف حراً يتحدد وفق الية العرض والطلب ولكن تحت رقابة واشراف البنك المركزي لخطورة وحساسية تحركات هذا السعر على النشاط الاقتصادي في بلد مثل العراق ، ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام اتبع البنك المركزي اسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملة الاجنبية (الدولار) ، وعُد ذلك واحداً من الاساليب المؤثرة للسياسة النقدية في استقرار الطلب الكلي والمؤدية الى استقرار المستوى العام للأسعار عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة من خلال استخدام الميزانية العمومية للبنك المركزي كوسيلة لتحقيق التوازن النقدي الداخلي والخارجي ، وقد اصبح مزاد العملة يمثل المجال الحيوي والمناسب في تمرير اشارة سعر الصرف التي ترغب السياسة النقدية باعتمادها كمثبت اسمي Nominal Anchor لتوقعات الجمهور التضخمية .

وتمكنت السلطة النقدية في الوقت نفسه وعبر بوابة هذا المزاد من توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي فضلاً عن تحقيق تجانس في ألية سوق الصرف لذلك الدينار في عموم البلاد ، ذلك من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنية او حقيقية ، وبهذا قد وضع اسلوب المزاد النهاية لانحراف وتقلب الاشارات السعرية التي كانت تؤدي الى اضعاف النشاط الاستثماري بشقيه المالي والحقيقي (الشبيبي ، 2007، ص 26) ، اذ ساهمت هذه المزادات وبشكل كبير ومن خلال تحقيق التوازن بين عرض العملة العراقية وعرض العملة الاجنبية في انجاز الاستقرار لسعر الدينار ورفع قيمته كهدف وسيط للسياسة النقدية في سيطرتها على التقلبات السعرية ، حيث ارتفع سعر الصرف للدينار العراقي ازاء الدولار خلال هذه المدة بما يقارب 19% في مزاد البنك وبما يقارب 18% في السوق الموازية للصرف الجدول (3) ، كما يلاحظ ايضاً ان التباين بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي بات يتلاشى تدريجياً فقد اصبح الفارق بين السعرين طفيف جداً كما يوضحه الشكل (2) ، وقد ادى هذا التحسن في سعر الصرف الى هبوط ميلان المستوى العام للأسعار فقد انخفض التضخم السنوي الى ما يقارب 3% من خلال انعكاس هذا التحسن في سعر الصرف على اسعار الاستيرادات لكون السلع القابلة للمتاجرة Tradable goods تشكل حوالي 81% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

ولا يخفى ان هذا التحسن في سعر الصرف جاء كنتيجة مباشرة لتزايد الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الى ما يقارب ال 60 مليار دولار حتى نهاية عام 2011 والتي وسعت من قدرته التدخلية في سوق الصرف ، وان بناء تلك الاحتياطيات يعتمد بالدرجة الاساس على تنقيد الواردات الدولارية النفطية للحكومة والتي تمثل المصدر الوحيد من العملة الاجنبية خصوصاً بعد غياب تدفقات القطاع الخاص من العملة الاجنبية الامر الذي خلق تلازماً كبيراً بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للبنك المركزي ، وجعل تلك الاحتياطيات تتأثر انخفاضاً وارتفاعاً بمستوى الانحراف في الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ازاء النفقات الاستثمارية ، وبهذا اصبح لزاماً على البنك المركزي اذا ما اراد الاستمرار في تقليص الاثر التضخمي للنفقات الحكومية التدخل وبشكل يومي في سوق الصرف بهدف تعقيم فائض السيولة النقدية والسيطرة على الانحرافات السعرية التي تقود الى تزايد التوقعات التضخمية وتوليد التضخم المستمر (مظهر صالح ، 2010 ، ص295)، علماً ان هذا التدخل المستمر في سوق الصرف قد حول مزاد العملة الى نافذة للسياسة النقدية في تنفيذ اجراءاتها خصوصاً بعد تحول فلسفتها مما يسمى باستهداف الكتلة النقدية الى استهداف التضخم نفسهُ من خلال اشارة سعر الصرف(الدوسكي واخرون، 2011، ص 113) .

وتأسيساً على ما تقدم ، يمكن القول ان نظام الصرف في العراق وبسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد التي اوجدت التلازم بين عوائد النفط بالعملة الاجنبية والاصدار النقدي فضلاً عن استمرار سياسة التدخل وديمومتها Sustainable step in policy من جانب السلطات النقدية في سوق الصرف بكثافة عالية وسعة كبيرة بغية فرض الاستقرار في سعر صرف الدينار والتصدي للتوقعات التضخمية التي اخذت تفرزها القوى الهيكلية المتنامية في الاقتصاد ، اخذ هذا النظام للصرف يتغير تدريجياً وبشكل تلقائي بحكم الواقع الاقتصادي Defactoمن نظام صرف معوم مدار Managed float الى نظام صرف شديد الثبات ، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار بان مضاعف الائتمان المصرفي اصبح يساوي ما يقارب الواحد صحيح وان العملة المصدرة التي تماثل عرض النقد امست مغطاة بالنقد الاجنبي بنسبة 100% او اكثر فأن نظام الصرف يصبح اقرب الى نظام ترتيبات مجلس العملة Currency board arrangements (مظهر صالح ، 2011 ، ص18-19) .

وختاماً يجب الاشارة الى ان سياسة التدخل في سوق الصرف لها تكاليف تمثلت بتآكل جزء مهم من الاحتياطيات الاجنبية ولكن عند مقارنة ذلك بالعوائد الايجابية التي اخذ يجنيها الاقتصاد بتوجههُ نحو الاستقرار، تصبح تلك التكاليف مبررة ، اذ ادى خفض مستوى الاسعار عبر اشارة سعر الصرف الى تقليل تكاليف الاستثمارات الحقيقية وايضاً الى رفع المستوى المعاشي للأفراد.

جدول (3)

تطور اسعار صرف الدولار الامريكي تجاه الدينار العراقي في مزاد البنك المركزي العراقي والسوق الموازي للمدة (2004-2011)

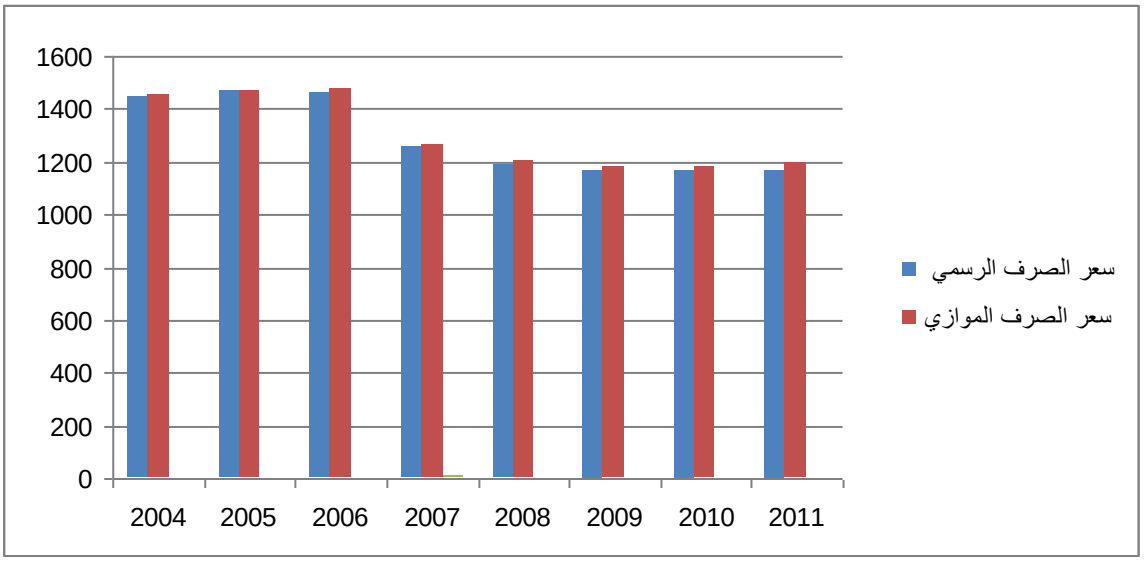
السنوات	سعر الصرف في مزاد البنك	معدل نمو سعر صرف المزاد	سعر الصرف في السوق الموازي	معدل نمو سعر الصرف الموازي
2004	1452	-	1453	-
2005	1469	1.17	1472	1.3
2006	1467	(0.13)	1475	0.2
2007	1255	(14.4)	1267	(14.1)
2008	1193	(4.9)	1203	(5.0)
2009	1170	(1.93)	1182	(1.7)
2010	1170	0	1186	0.3
2011	1170	0	1196	0.8

المصادر :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2011)
- معدلات النمو من عمل الباحث .
- الارقام داخل القوس سالبة .

شكل (2)

تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2004-2011)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يوضح الشكل (2) مدى تمكن البنك المركزي من تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي ، الامر الذي اضفى استقرارا نسبياً في قيمة العملة المحلية وقلل من حالات عدم الاستقرار السعري الناتجة عن المضاربات على الدولار في السوق الموازية .

3-4-**سعر الفائدة** .

تطلب التحرر المالي للأسواق ضرورة منح الحرية للجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه ، وبالشكل الذي يضمن تحقيق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد ، لأجل ذلك وانسجاماً مع متطلبات السياسة النقدية الجديدة في سياق اقتصاد السوق ، تبنى البنك المركزي في شهر اذار عام 2004سياسة التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والاوراق المالية الأخرى ، وعدت هذه السياسة تحولاً جذرياً في العمل المصرفي كونه ادى الى تفعيل وتعزيز دور اشارات سعر الفائدة وفقاً لقواعد السوق وبما يضمن الوصول الى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين اسعار الفائدة الدائنة والمدينة والذي يعد الوسيلة المثلى لتقوية الوساطة المالية وازدياد المنافسة داخل النظام المصرفي وهما من الاركان الاساسية للاستقرار المالي (البنك المركزي العراقي ، 2004، ص15) .

ولضمان اتساق تأثيرات اسعار الفائدة مع حركة النشاط الاقتصادي وحسبما تقتضيه الظروف الاقتصادية السائدة لجأ البنك المركزي الى تفعيل سعر فائدة السياسة Policy Rate بكونه معدل فائدة تأشيري يستخدم في المساعدة على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناتهُ من خلال التسهيلات القائمة (اقراضاً وايداعاً) ، على ان يتم اعتماد سعر السياسة كهدف تشغيلي Operational target للتأثير على السيولة النقدية والسيطرة على مناسيبها وجعلها تصب في نهاية المطاف في مسارات الاستقرار وغاياتهُ القصيرة والبعيدة الأجل والمتمثلة بمواجهة الموجات التصاعدية للأسعار وتقلباتها ، ولأجل تحقيق اعلى فاعلية وكفاءة في استخدام هذا الهدف التشغيلي اعتمدت السياسة النقدية قاعدة تايلر Tayler Rule كقاعدة مركزية تجعل سعر السياسة يتكيف طردياً لفجوة الناتج المحلي الاجمالي وفجوة الاسعار (مظهر صالح ، 2006، ص 12) ، ووفقاً لذلك اخذ هذا السعر يتجه تصاعدياً عندما بدأ المستوى العام للأسعار يشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة(2006-2008) كما يلاحظ في الجدول (4) الامر الذي دفع بالمصارف الى اعتماد هيكل انكماشي لأسعار الفائدة خلال تلك السنوات ، وبالعكس اخذت تلك الاسعار تنخفض نسبياً عندما تراجع سعر السياسة تدريجياً وصولاً الى معدل 6% في عام 2011 نتيجة لانخفاض المستوى العام للأسعار حيث وصل معدل التضخم الاساس Core Inflation الى ما يقارب 3% والسبب الرئيسي في ذلك هو رفع سعر الصرف للدينار الى مستواه الحقيقي وبنسبة 25% .

وعلل البنك المركزي اللجوء الى رفع سعر السياسة بان ذلك الاجراء قد جاء لمنح السوق المالية اشارات قوية لتعديل معدلات الفائدة المعتمدة لديها وبما يحقق الوصول الى معدل فائدة حقيقي موجب يساعد على استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتحييدها الامر الذي يعني ان سعر السياسة اصبح هو الذي يقود اسعار الفائدة الاخرى خصوصاً قصيرة الاجل كما موضح بالشكل (3) ، فضلاً عن توليد ميل نحو الاستقرار في الطلب على الدينار العراقي عبر توفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف بدلاً من تحويل هذه الودائع الى كتلة نقدية هائمة بأتجاه السلع والخدمات ، بالإضافة الى توفير اموال قابلة للإقراض ذات قيمة وعائد مشجع على الاستقرار المالي ولا يحمل السوق النقدية والميزانيات العمومية للمصارف عنصري المنحة والدعم في مكونات الفائدة المصرفية ، وهو الامر الذي يقلص من حالة التباعد بين الادخار والاستثمار الناتجة عن الاقتراض غير المتكافئ بين عرض الاموال المعدة للإقراض والطلب عليها وايضاً عن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة ، وبالتالي فأن سعر السياسة بات يشكل اداة غير مباشرة للوصول الى معدلات فائدة توازنية تقلص الفجوة بين انتاجية الاستثمار والعائد على الادخار (الشبيبي ، 2007 ، ص50) .

وتأسيساً على ما تقدم ، يمكن القول انه وعلى الرغم من اعتماد هيكل انكماشي من قبل البنك المركزي لأسعار الفائدة طيلة سنوات هذه الفترة وهو الامر الذي يمكن ان يقلل حوافز الاستثمار ، الا ان هذا

الاجراء له شيئاً من الاهمية كونه يحد من سياسة الاقراض الرخيص التي فضلاً عن كونها لا تشجع على الادخار فأنها تؤدي في الوقت نفسهُ الى توسيع فرص المضاربة لأجل تحقيق الربح السريع ، ففي اوقات التضخم لا تشق القروض السهلة والرخيصة طريقها سوى الى قطاع المضاربة وجني العوائد السهلة والسريعة، كما ان اغراق السوق بسيولة متاحة سهلة المنال يؤدي الى استمرار الارتفاع في الاسعار ونمو التوقعات التضخمية وهو الامر الذي قد لا يساعد على النمو الحقيقي.

جدول (4)

هيكل معدلات اسعار الفائدة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق للمدة (2004-2011)

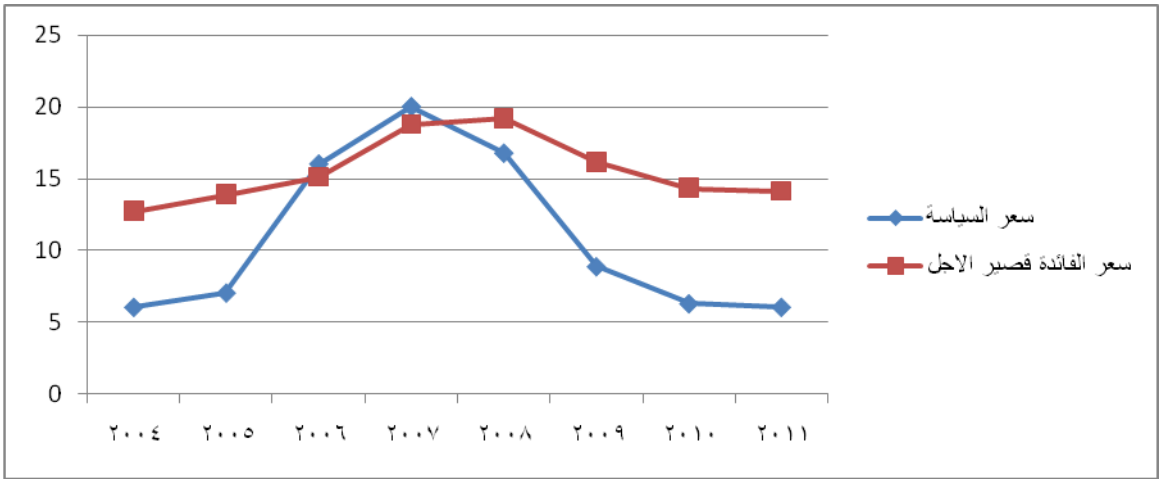
التفاصيل /السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفائدة لدى البنك المركزي%								
سعر السياسة	6.00	7.00	16.00	20.00	16.75	8.83	6.25	6.00
الفائدة على الانتمان الاولي	8.00	9.00	18.00	22.00	18.75	10.83	8.25	8.00
الفائدة على الانتمان الثانوي	9.00	10.00	19.00	23.00	19.75	11.83	9.25	9.00
فائدة مقرض الملجأ الاخير	9.50	10.50	19.50	23.00	20.25	12.33	9.75	9.50
الفائدة لدى المصارف %								
اولاً / المدينة								
التوفير	6.50	5.50	6.00	9.18	9.47	6.84	5.52	5.24
الثابتة ستة اشهر	7.10	6.40	7.00	10.43	10.54	7.82	6.06	5.91
الثابتة لسنة واحدة	8.00	7.10	7.70	11.30	11.88	8.83	7.17	6.90
الثابتة لمدة سنتين	9.10	7.90	8.50	12.56	13.11	10.12	8.18	7.85
ثانياً / الدائنة								
الاقتراض قصير الأجل	12.70	13.90	15.10	18.78	19.22	16.16	14.35	14.13
الاقتراض متوسط الأجل	12.90	14.00	15.70	19.47	19.50	16.63	13.32	13.57
الاقتراض طويل الأجل	13.50	14.70	16.20	19.53	19.57	16.47	14.35	13.74

المصدر :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2011)

شكل (3)

تطور سعر فائدة السياسة وسعر الفائدة قصير الاجل في العراق للمدة (1990-2003)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يتضح من الشكل (3) قوة الترابط او العلاقة بين سعر السياسة وسعر الفائدة قصير الاجل ، اذ ان كلا السعرين يتحركان بنفس الاتجاه وان تحركات سعر الفائدة قصير الاجل تأتي كاستجابة للتغيرات التي يحدثها البنك المركزي في سعر السياسة ، الامر الذي يفسر اعتماد السلطة النقدية على سعر السياسة كأداة قوية التأثير في اسعار الفائدة قصيرة الاجل ومن ثم في اسعار الفائدة الاخرى .

3-5- استهداف التضخم Inflation Targeting .

اكدت المرحلة ما بعد عام 2003 على ان ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي هي ظاهرة مركبة تبلورت نتيجة لتفاعل عدة عوامل حقيقية ونقدية ارتبطت بالاختلالات الهيكلية في مجمل القطاعات الاقتصادية ، فعلى الرغم من زوال بعض مسببات تلك الظاهرة خلال هذه المرحلة والتي تمثلت بانتهاء سياسة النقد الرخيص وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية فضلاً عن زوال القيود على التجارة وانتهاء سلسلة العقوبات الاقتصادية الدولية ، استمرت الاتجاهات السعرية بالتصاعد تحت ضغط ودفع عوامل مستجدة تجسدت بالإخفاق في محاولة اعادة اعمار البنية التحتية والمؤسسات الانتاجية والخدمية ، وايضاً تقليص الدعم الحكوميلبعض السلع التزاماً بشروط صندوق النقد الدولي وخصوصاً على المشتقات النفطية ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفساد المالي والاداري والتدهور المستمر في الملف الامني .

فيما كان اكثر الضغوطات اثراً هو الانفاق الاستهلاكي الحكومي والذي عظم من الاثر النقدي للموازنة العامة ، اذ ان سياسات الانفاق غير الرشيدة التي كانت في اغلبها برامج للتوظيف غير المنتج في الجهاز الحكومي ولتمويل النفقات الجارية للحكومة ، جعلت معدل الانفاق الاستهلاكي يصل الى حدود ما يقارب 70-80% من هيكل الانفاق العام ، وقد ساعدت هذه السياسات على خلق تيار ضخماً من الطلب اخذ يتزايد بفعل دور مضاعف الموازنة الأنفاقية ، وامام قصور القطاعات الانتاجية ولاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي عن تلبية او خلق عرض سلعي مكافئ لهذا الطلب الكلي المتزايد ، اصبحت الاسعار تتحرك تدريجياً نحو الاعلى فقد سجل نمو الرقم القياسي للأسعار العام كمؤشر للتضخم الشامل اعلى مستويات خلال المدة المحصورة بين (2004-2007) الجدول (5) وينعكس الامر نفسه في معدل التضخم الاساس وفي المدة نفسها ، كما ادى اختلال هيكل الموازنة الى خلق زيادات متواصلة في عرض النقد كنتيجة مباشرة لتنقيد الايرادات الحكومية النفطية الدولارية الامر الذي ساهم في تغذية توسعات الطلب الكلي (مظهر صالح ، 2009، ص6) .

وبهذا اسهمت ضغوط الطلب الكلي وعلى نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الانفاق العام بشكل عام والانفاق الحكومي بشكل خاص ، واذا ما قورنت تلك التطورات السعرية بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة ، فان ذلك سيؤكد ما يشير الى ان الاقتصاد العراقي يتخبط في ظواهر الركود التضخمي Stagflation وبمستويات مثيرة للقلق ، في وقت ما زال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات انتاجيته والذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد كقطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الانتاجية المهمة ، واذا ما ادركنا درجة اختلال التوازن بين القطاعات السلعية وبين قطاعات الخدمات والتوزيع حيث اصبح القطاع النفطي يحتل لوحده ما يقارب 70% من مكونات الناتج المحلي الاجمالي الحكومي فيما تقتصر مساهمة القطاع الصناعي 1.5% والقطاع الزراعي بنسبة لا تتعدى 6.5% اما قطاع الخدمات فقد حظى بالنصيب الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي بعد قطاع النفط وبنسبة 22% من مكونات ذلك الناتج ، الامر الذي يؤشر اختلال هيكلي كبير في بنية الاقتصاد العراقي وتتأتى خطورة مثل هذا الاختلال من امكانية سيادة قطاع الخدمات وبنسبة 65% اذا ما تم استبعاد القطاع النفطي وعندها سيكون الاقتصاد ذات طابع خدمي ضعيف الانتاج ، كما ان سيادة قطاع الخدمات تعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب والتي ستتمدد الى السلع المستوردة بسبب العجز شبه التام للجهاز الانتاجي المحلي مما يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات ويرفع من درجة الاعتماد على الخارج ، وادى كل ذلك الى فتح الباب على مصراعيه للمنتجات الاجنبية دون منافس وعلى وفق الاسعار العالمية لها ، مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية الى مستوياتها السعرية الدولية ، وانعكس ذلك ايضاً على اسعار الخدمات المحلية التي اخذت تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها بعدما اخذت اسعار تلك الخدمات تتزايد بمستويات تجارية وعلى رأسها خدمات الايواء وايجار الدور السكنية وهو الامر الذي ساهم بقوة في رفع المستوى العام للأسعار (مظهر صالح ، 2006، ص 20) .

وازاء هذه الاختلالات الاقتصادية وحالة اللا استقرار فضلاً عن تعثر السياسة الاقتصادية في كثير من مفاصلها في اخذ دورها في التصدي لكل هذا ، اصبحت السياسة النقدية امام مسؤوليتها المباشرة في العمل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق محاولة التأثير على مناسيب السيولة العامة والسيطرة على اتجاهاتها والعمل على تقوية القطاع المالي واستقرارهُ وتحفيزه للاستجابة الى اشارات السوق التي يطلقها البنك المركزي عبر سياستهُ ، معتمدة في ذلك على حزمة من الاجراءات ارتكزت على اداتي سعر الصرف وسعر الفائدة في اطار سياسة نقدية عُدت متشددة ، فقد اصدر البنك المركزي مجموعة من القرارات تقضي برفع سعر الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة لأجل تثبيت التوقعات التضخمية للجمهور ،حيث ساهم سعر الفائدة وضمن ميكانيكيات الانتقال النقدي في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى ثبات التوقعات السعرية وصد هجمات المضاربين الطارئة ، فضلاً عن المساهمة في سحب جزء من السيولة النقدية الفائضة عبر تشجيع الادخارات ، كما باتت سياسة رفع قيمة الدينار عن طريق المزاد من خلال ربطهُ بسلة عائدات النفط تقف حائلاً امام نمو واستفحال ظاهرة الدولرة ، وبالشكل الذي جعل السوق النقدية تستعيد جزء من توازنها عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي ، في حين اصبح المزاد العلني للدولار يمتلك الفاعلية والقدرة على امتصاص الكتلة النقدية المصدرة وبمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة مما خلق سيطرة قوية على نمو التدفقات النقدية وتهدئة الاتجاهات السعرية المتصاعدة ، وجاء تعظيم دور هذا المزاد منسجماً مع حقيقة كون التضخم واستمراره في الامد الطويل ومهما كانت مسبباته في الامد القصير ولا سيما اهتزازات قطاع العرض التي يعيشها الاقتصاد العراقي ، فأن مصدره في النهاية هو نمو وتوسع الكتلة النقدية وبالتالي لا يتم خفض هذا التضخم الا عبر ضبط الظاهرة النقدية على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي الامر الذي يقع في مقدمة مسؤوليات السياسة النقدية (مظهر صالح ، 2006 ، ص24) ، وفي الاطار ذاته فقد نجح البنك المركزي في سحب جزء من السيولة الفائضة من خلال اللجوء الى الاقتراض العام عن طريق اصدار نوعين من السندات الاول خاص بوزارة المالية والثاني خاص بسياسة البنك المركزي والنوعين بآجال مختلفة ابتداءاً من اذونات الخزينة (ذات الثلاث اشهر) مروراً بسندات الخزينة (النصف سنوية والسنوية) (الدوسكي واخرون ، 2011، ص 107-108) .

ولما تقدم يمكن القول بنجاح السياسة النقدية في خفض جزءاً مهماً من الاتجاهات السعرية خصوصاً في المدة التي تلت عام 2008 حتى نهاية عام 2011 فيما ساعدت الازمة المالية العالمية عام 2008 وما

تبعها من ركود اقتصادي على خفض الجزء الاخر من تلك الاتجاهات ، اذ يلاحظ انه وعلى الرغم من استمرار نمو الاصدار النقدي بنسبة تراوحت ما بين 20-30% خلال تلك المدة فأن التضخم الاساس قد انخفض الى المرتبة العشرية الواحدة اذ وصل الى ادنى مستوى له في عام 2010 وبمعدل 2.9% الجدول (5) ، ويعبر هذا الانخفاض الحاد في مستويات الاسعار عن الاثار الايجابية لسياسة البنك المركزي القائمة على تكامل اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف ، كما يؤكد هذا الانخفاض على ضرورة استمرار السياسة النقدية المتشددة كوسيلة لا غنى عنها للاحتفاظ بالاستقرار السعري لطالما استمرت السياسة المالية بنهجها التوسعي .

جدول(5)

تطور الرقم القياسي العام والاساس لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة(2004-2011)

(1993=100)

السنوات	الرقم القياسي للأسعار العام	معدلات ضخم الشامل %	الرقم القياسي للأسعار الاساس	معدلات ضخم الاساس%
2004	8815.6	27.0	7791.1	39.0
2005	12073.8	37.0	10192.1	30.8
2006	18500.8	53.2	13422.2	31.7
2007	24205.5	30.8	16009.4	19.3
2008	24851.3	2.7	18091.8	13.0
2009	24155.1	(2.8)	19370.1	7.1
2010	24734.8	2.4	19931.8	2.9
2011	26119.9	5.6	21227.4	6.5

المصدر :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2011)
- الارقام داخل القوس قيم سالبة .

3-6-معامل الاستقرار النقدي .

لم يشهد الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة ايضاً استقراراً نقدياً وبالتالي اقتصادياً معتداً به ، اذ يتضح من الجدول (6) ان معامل الاستقرار النقدي كان طيلة السنوات بعيداً عن الواحد الصحيح(معامل الاستقرار = ١ يشير الى وجود استقرار ، اكبر من واحد وجود تضخم ، اصغر من واحد وجود كساد) مما يفصح عن استمرار وطأة الضغوط التضخمية على النشاط الاقتصادي لكن بمعدلات اقل نسبياً مقارنة بما قبل عام(2003)، والسبب الرئيسي باستمرار تللك الضغوطات يعود الى استمرار الهيمنة المالية على الاساس النقدي ولكن بطريقة جديدة وعبر بوابة تنقيد الايرادات النفطية والتي اخذت تتسع كلما زادت حجم النفقات واتسع هيكلها ، الامر الذي اسفر عن حصول زيادات في الكتلة النقدية كما تعبر عنها معدلات نمو عرض النقد في الجدول (1) ويتضح ان تلك الزيادات لم تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي استمر بالنمو بمعدلات ضئيلة وناتجة في الوقت نفسهُ عن بنية هيكلية مختلة يسهم في ظلها الناتج النفطي بالنسبة العظمى من تلك المعدلات ، الامر الذي خلق فجوة بين وسائل الدفع المتزايدة ذات القوة الشرائية المعتد بها بسبب رفع قيمة الدينار العراقي عن طريق سياسة سعر الصرف حيث تمثل تلك الوسائل تيار الطلب الكلي من جهة وبين المصادر المحلية للعرض السلعي التي يمثلها الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى كما موضح بالشكل (4)، وانعكست تلك الفجوة على زيادة معدلات السيولة المحلية.

ويتضح ايضاً ان معامل الاستقرار النقدي اخذ بالاعتدال بعد عام 2007 بعد ان وصل الى اعلى مستوى له خلال هذا العام اذ بلغ (31.1) ، الامر الذي يعكس بوضوح النجاح النسبي الذي اخذت ادوات السياسة النقدية الانكماشية تحققهُ تدريجياً والتي جعلت معدلات النمو السنوي في عرض النقد تتراجع ولكن بصورة متذبذبة ، الا ان هذا النجاح في الاقتراب من الاستقرار النقدي لم يستغل من قبل السياسات الاقتصادية الاخرى

وبالأخص السياسة المالية لتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع الحقيقي ، بل بالعكس وظف في تعظيم الماكنة الاستهلاكية وعلى المستوى الحكومي والخاص ، اذ استمالت المالية العامة سياسة تدخل البنك المركزي في سوق النقد الهادفة لفرض الاستقرار النقدي لتصب في خدمة تلك الماكنة .

ومع انعدام مرونة الجهاز الانتاجي المحلي في توفير متطلبات تلك الماكنة من السلع وبعض الخدمات وفي اطار سياسة الباب المفتوح على مصراعيه اصبحت الاستيرادات هي المنفذ الاسرع لتلبية تلك المتطلبات ، الامر الذي جعل فوائد الاستقرار النقدي وتكاليفه تصب في خدمة الاقتصادات الاقليمية التي تمثل الشريك التجاري للبلد ، وبهذا اخذت المرتكزات الاقليمية الاقتصادية التي تهيمن على السلوك الاستهلاكي الراهن في العراق تكون القوة المركزية التي تنفرد في تحريك فوائض البلاد وتجفيفها او تسييرها وفق احتياجات الاوضاع الاقتصادية الاقليمية ومتطلباتها على حساب اوضاع السوق المحلية واستقرارها ونمائها لأن الغاية الرئيسية هي توليد الربح وتعظيم القيمة المضافة عبر الحدود ، وبهذا انتهت سياسات تدخل البنك المركزي في سوق النقد بهدف سحب السيولة الفائضة او تعقيمها باستنزاف حصة من الاحتياطات الاجنبية للبلاد لغرض تمويل السلوك الاستهلاكي المرتبط بالسلسة التجارية الاقليمية بشكل اساس ،عن طريق التحويلات المالية للتجارة الخارجية التي جعلت العملة الاجنبية الخارجة من البلاد تتركز وتتزايد في مصارف الدول الاقليمية (مظهر صالح ، 2012، ص 2) .

جدول (6)

تطور معامل الاستقرار النقدي ومعدلات السيولة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2011) (مليون دينار)

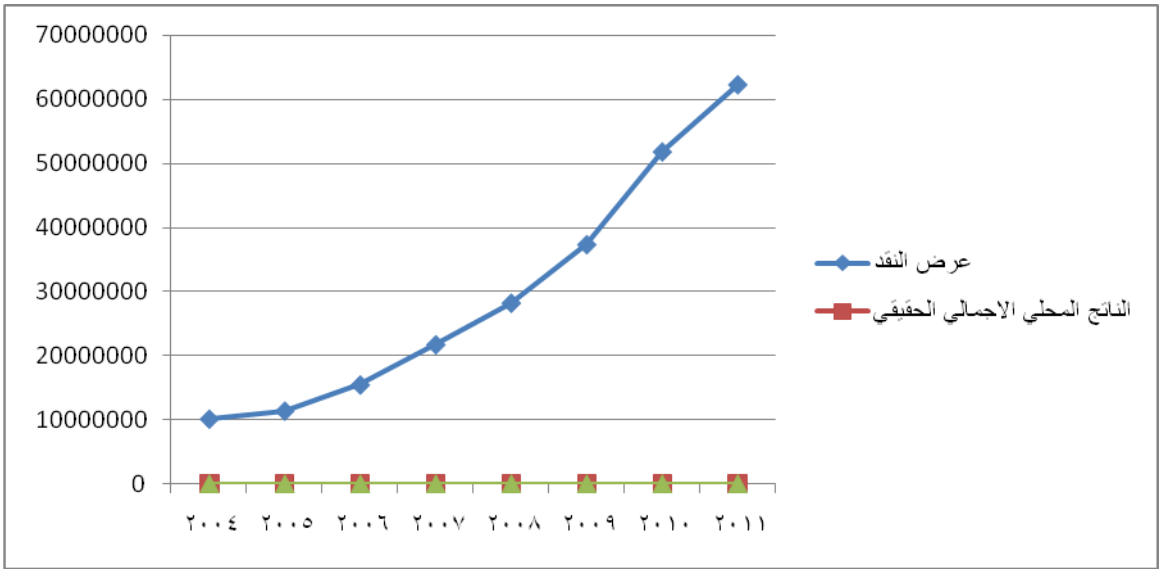
السنوات	عرض النقد MS1 (1)	الناتج المحلي الاجمالي 1988=100 (2)	التغير السنوي لعرض النقد% (3)	التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي% (4)	معامل الاستقرار 3/4 (5)	معدل السيولة (1/2)100 (6)
2004	10148626	41607.8	-	-	-	24391.1
2005	11399125	43438.8	12.3	4.4	2.8	26241.8
2006	15460060	47851.4	35.6	10.1	3.5	32308.5
2007	21721167	48510.6	40.5	1.3	31.1	44776.1
2008	28189934	51717.6	29.8	6.6	4.5	54507.4
2009	37300030	56527.8	32.3	9.3	3.4	65985.3
2010	51743489	60633.7	38.7	7.3	5.30	85337.8
2011	62196000	63486.8	20.2	4.7	4.3	97966.8

المصادر :

- البيانات الخاصة بعرض النقد ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2011).
- البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نقلاً عن البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية (2004-2011).
- الاعمدة 6)،5،4،(3 من عمل الباحث .

شكل (4)

تطور عرض النقد MS1 والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (2004-2011)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

يتضح من الشكل (4) مقدار اتساع الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبين عرض النقد والذي يعبر ، فعرض النقد يأخذ بالتزايد المستمر وبمعدلات عالية بينما الناتج لا يتزايد الا في سنوات معدودة ومعدلات متدنية جداً .

4-علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي .

توجهت الانظار بشدة الى ما سيحققه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من نمو اقتصادي ينتقل البلد من خلال معدلاتهُ وعجلتهُ المستمرة الى طريق التقدم ، بعد ما زالت العقبات التي كانت تحول دون ذلك النمو ، فقد تحرر الاقتصاد من اغلال العقوبات الدولية ورحلت فلسفة عسكرة الاقتصاد وانتهت الحروب ، الا ان ما تحقق من نتائج خيب معظم الآمال ، فقد شهدت هذه المرحلة وللأسف الشديد غياب اي فلسفة عميقة للنمو الاقتصادي ، الامر الذي يمكن ان يؤشر ضعف الادارة الاقتصادية للبلاد وعدم ادراكها لأساس وابعاد المشكلة التنموية وابتعادها عن النظرة المعمقة للأسس والمقومات والفرص التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد ، وقد ادى كل هذا الى تخبط السياسات الاقتصادية الحكومية في الاداء الاقتصادي باستثناء ما ابدته السياسة النقدية من اداء استقراري يمكن القول بنجاحه النسبي عند الاخذ بالاعتبار ما كانت عليه المناخات الاستقرارية سابقاً ، وعلى الرغم مما شكلهُ هذا الاستقرار النسبي من بيئة استثمارية مستقرة فلم تفلح السياسات الاقتصادية الاخرى وبالأخص السياسة المالية كما تم ذكره سابقاً في استغلال تلك البيئة عن طريق الانسجام مع الاثار الاستقرارية التي ولدتها السياسة النقدية في حث الاقتصاد الى بلوغ معدلات مقبولة من النمو في القطاعات الحقيقية باستثناء قطاع النفط وبالمستوى الذي يعالج قصور العرض السلعي داخل السوق المحلية ، اذ ان الاداة الرئيسية للسياسة المالية وهي الموازنة العامة قد صممت في مدخلاتها ومخرجاتها لهدف تعظيم الاثار التوزيعية والاجتماعية واعطائها الغلبة على مجالات الاستثمار ودفع عجلة النمو بما يصب في توسيع الطاقة المادية المنتجة للقطاعات الانتاجية فقد شكلت النفقات الاستهلاكية ما يقارب نسبته 80% من اجمالي النفقات، ولم تتعدى نسبة الانجاز في الموازنة الاستثمارية ال 50% في احسن الاحوال (مظهر صالح، 2012، ص149) .

وتصميم الموازنة العامة بهذا الشكل جعلها تنحرف باتجاه غايات تشغيلية استهلاكية بحتة ، كما ادخلها في دائرة التناقض بين مسألة الكفاية (الانتاجية) ومسألة العدالة في توزيع ثمار الناتج المحلي الاجمالي وبالأخص النفطي منه ، وادى هذا التناقض بدوره الى وضع السياسة المالية في مرتسم حالي ومقبل يؤكد خيارات ليست بالبسيطة عند مطابقتها بما حققته الموازنة العامة من نتائج اقتصادية خلال هذه المرحلة والتي رجحت وهيمنت فيها كفة العدالة التوزيعية على كفة الكفاية الانتاجية ، حيث تؤشر المعطيات الكمية الى ان سياسة التشغيل التي تبنتها الموازنة استوعبت تشغيل اكثر من ثلاثة ملايين موظف حكومي في حين منحت معاشات تقاعدية لأكثر من مليون متقاعد ومثلها الى مستحقي الرعاية الاجتماعية ، ويؤكد هذا المعطى المقدرة التوزيعية العالية للموازنة العامة ، فالخمسة ملايين متلقي للدخل عدد ضخم واذا ما اخذنا بالاعتبار نظام الاعالة المعتمد في العراق (واحد مقابل خمسة) سيصبح لدينا خمسة وعشرون مليون من السكان متلقي للدخل الحكومي سوآءا بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وعند اللجوء الى تحليل مسألة الكفاية الانتاجية سنجد ان القطاع النفطي وكما ذكرنا سابقاً يهيمن على ما يقارب 70% من الناتج المحلي الاجمالي المملوك للدولة وتمول عوائده اكثر من 94% من ايرادات الموازنة ولكن هذا القطاع لا يساهم بتشغيل الا ما يقارب 2% في احسن الاحوال من القوة العاملة البالغة 8.5 مليون عامل ، في حين تساهم بقية القطاعات في تشغيل 98% من تلك القوة ولا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي نسبة 30% ، الامر الذي جعل البلاد تعج ببطالة فعلية نسبتها تفوق 15 % ترتفع بين العاملين في سن الشباب لتكون 25% واذا ما اضفنا التشغيل الناقص البالغ 25% فان اجمالي البطالة سيرتفع الى 40% وهو امر خطير جداً يؤشر ان البلاد عاطلة بقوة عن الانتاج وان الكفاية في تخصيص الموارد الانتاجية عند ادنى نقطة ، ويزداد الامر خطورة اذا ما اخذنا بالاعتبار مشكلة القطاع الزراعي بأهميتها ، اذ لا تتعدى مساهمة هذا القطاع 6.5% من الناتج المحلي في حين ان الريف الذي يضم ما يقارب عشرة ملايين نسمة لم يعد مصدراً قوياً للعرض الزراعي بل انه اصبح لا يستطيع سد حاجته من الغذاء الا بأقل من 30% ، واذا ما نظرنا الى القطاع الصناعي فالأمر غير مختلف فهذا القطاع لا يساهم الا بنسبة اقل من 1.5% من الناتج المحلي ذلك بسبب توقف 90% من المصانع الحكومية كما ان 90% من مصانع القطاع الخاص البالغة ثلاثين الف مصنع تشهد الحالة نفسها ، واصبح اكثر من 700 الف عامل ومهندس صناعي عاطلين يتلقون اجور ومرتبات من الحكومة مما يعني ان البلاد اضاعت جيلاً صناعياً كاملاً اندمج حالياً بسوق العمل غير المنتظمة ضمن معطيات التشغيل الناقص ، وفي الوقت الذي ينبغي فيه ان يكون القطاع الخاص القائد لعمليات النمو في الناتج المحلي الاجمالي انسجاماً مع مبادى السوق نجد ان الدولة وقطاعها العام تهيمن على ما يقارب نسبته 80% من ذلك الناتج ، تاركة ما نسبته 20% للنشاط الخاص ، وعلى الرغم من ان نسبة القطاع الخاص ستصبح 65% من النشاط الكلي اذا ما تم استبعاد النفط من مكونات الناتج ، الا ان ثلثي نشاطات ذلك القطاع هي خدمية ضعيفة الارتباط بالنشاط الانتاجي والاستثماري الحقيقي ، فضلاً عن ان نشاط القطاع الخاص اصبح شديد الاعتماد على النشاط الاستهلاكي الحكومي ، وهذا كلهُ يؤشر انخفاض النشاط الانتاجي الخاص (مظهر صالح ، 2010 ، ص59-60) (كل النسب هي معدل متوسط لطيلة سنوات الدراسة ، وتم مطابقتها مع بيانات المجموعة الاحصائية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء) .

ان فشل السياسات الاقتصادية في معالجة تلك الاختلالات الهيكلية في بنية الناتج المحلي انعكس بصورة مباشرة على تدني معدل النمو في ذلك الناتج خصوصاً غير النفطي فلم يبلغ نمو هذا الناتج مستويات تفوق معدلات نمو السكان الا في سنوات معدودة كما يوضحه الجدول (7) ، واذا ما اخذنا بالاعتبار حقيقة هيمنة النشاط الخدمي عليه وبنسبة تفوق 65% تصبح معدلات نموه ضعيفة جداً والى المستوى الذي يكون فيه الناتج السلعي عاجزاً بشكل كبير عن توفير متطلبات السوق ، وكذلك الحال بالنسبة الى معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الكلي فلم تكن تلك المعدلات بمستويات كافية للنهوض الاقتصادي ومتلائمة مع فرص النمو المتاحة ، كما تعكس نسبة مساهمة النفط في ذلك الناتج درجة احادية الاقتصاد الشديدة الشكل (5) ، واذا ما تم مقارنة معدلات نمو ذلك الناتج مع كفاءة التنفيذ المالي والمادي للدولة والذي يتراوح بين 40-60 % كتنفيذ مالي والى نسبة متدنية جداً كتنفيذ مادي وفي ظل هيمنة النشاط الاستثماري للدولة على 85% من اجمالي الاستثمارات الكلية في البلد ، يمكن التوصل الى الاسباب الكامنة وراء حقيقة ذلك التدني في الناتج الحقيقي غير النفطي ، وفي الاطار ذاته فاذا ما حللنا الزيادات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لوجدنا ايضاً انها تعود بغالبها الى نمو الايرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط وتعاظم نسبة مساهمته في ذلك الناتج كما يوضحه الجدول (8) .

لما تقدم ، فأن فشل السياسة الاقتصادية في زج المدخلات الخارجية الاستقرارية التي ولدتها السياسة النقدية في استثمارات اقتصادية حقيقية جعل كل جهود ونتائج السياسة النقدية تصب في مجرى ظواهر غير ايجابية اخذت تتعاظم وتتلازم كلما تحسنت المؤشرات ، فقد قاد التحسن في قيمة الدينار العراقي والاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار الى اضافة دخلاً فعلياً غير منظور على الاجر الاسمي وتعظيم الاجر الحقيقي على حساب تدني الانتاجية ، واصبح متوسط ذلك الاجر يفوق بكثير متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، مما خلق زيادة في كل من الاستهلاك والادخار ومع فقدان حلقة القدرة على تحويل هذا الادخار الى استثمارات محلية مرغوبة قادرة على توفير المتطلبات السلعية للسوق المحلية اتجهت الزيادة في الاستهلاك الى الخارج وباتجاه السلع الاجنبية المستوردة ، ولنفس السبب اخذت الادخارات المتحققة طريقها الى الخارج ايضاً عن طريق الايداع في المصارف الاقليمية ذات العائد الجيد والخطورة المنخفضة جداً ، وبات جل ما تفعله السوق العراقية اليوم هو توليد قيمة مضافة ValueAdded للعالم الخارجي على حساب النشاط الاقتصادي الوطني الذي اخذ يدخل في مرحلة الركود المستمر خصوصاً في القطاع الحقيقي غير النفطي ذلك بفعل اغراق البلاد بالسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب ركود وبطالة القطاعات المنتجة وتحويل قوة العمل الى ممارسة سلوك منغمس في المضاربة والعيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية الاستهلاكية ، وبالنتيجة فقد ادى هذا كله الى جعل النموذج الاقتصادي العراقي الراهن مولداً للنشاط الاقتصادي السالب او العابر للحدود استهلاكاً وادخاراً وهو ما يمكن ان نطلق عليه بمرض العراق الاقتصادي Iraqi economic disease كناية عن المرض الهولندي في الاقتصاد (مظهر صالح ، 2012 ، ص 158-160) .

وختاماً لهذه المسيرة ، يمكن القول ان الاستفادة من ثمار الاستقرار النسبي الذي حققتهُ السياسة النقدية كبيئة استثمارية يقتضي اعادة هندسة السياسات الاقتصادية المسؤولة عن تحريك القطاعات الانتاجية بما يزيد من قابلية تلك القطاعات على المنافسة للقطاع الخارجي ، كما يتطلب اعادة تخطيط سياسات اعمار رصينة ولاسيما للمشروعات الكبرى وبشكل خاص مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على جذب قوة العمل والتصدي للبطالة ، وبهذا ستتولد قوى كبيرة قادرة على تحريك العجلة الاقتصادية .

جدول (7)

تطور الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2011)
(100=1988)(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	نسبة مساهمة النفط في الناتج%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط%
2004	41607.8	17516.9	57.9	-	-
2005	43438.8	18418.05	57.6	4.4	5.1
2006	47851.4	21389.6	55.3	10.1	16.1
2007	48510.6	22460.4	53.7	1.3	5.0
2008	51717.6	22652.3	56.2	6.6	0.8
2009	56527.8	33860.1	40.1	9.3	49.5
2010	60633.7	34682.5	42.8	7.3	2.4
2011	63486.8	33140.1	47.8	4.7	(4.4)

المصدر :
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نقلاً عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية (2004-2011) .
- معدلات النمو من عمل الباحث .الارقام بين قوسين قيمة سالبة .

جدول (8)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2011)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط
2004	53235358.7	1961581	825825	-	-
2005	73533598.6	2552363	1114982	30.1	35.0
2006	95587954.8	3317874	1483089	30.0	33.0
2007	111455813.4	3754996	1738563	13.2	17.2
2008	157026061.6	5126243	2245294	36.5	29.1
2009	139330210.6	4407510	2640098	(14.0)	14.9
2010	171956975.3	5270938	3014976	19.6	14.1
2011	194001461	6359600	3007908	20.6	(0.2)

المصدر :
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نقلاً عن البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية (2004-2011) .
- معدلات النمو من عمل الباحث .الارقام بين قوسين قيمة سالبة .

الشكل (5)

تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مع النفط وبدون النفط في العراق للمدة (2004-2011)

(1988=100)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

يوضح الشكل (5) درجة اعتمادية الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على الانتاج النفطي داخل الاقتصاد العراقي ، اذ تعكس نسبة مساهمة النفط في ذلك الناتج مدى هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الانتاجية والخدمية ، فكل زيادة في الانتاج النفطي تقود بدورها الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

الاستنتاجات :

١- شكل صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي (56) لسنة (2004) ، الاصلاح الجوهري للسياسة النقدية من الناحية التشريعية ، اذ تم بموجبه منح استقلالية واضحة للبنك المركزي في ادارة السياسة النقدية ، كما وفر له غطاءً قانونياً لعملية التحول نحو آلية السوق ، من خلال ما نص عليه وبشكل صريح بخصوص اعتماد اليات اقتصاد السوق في ادارة وتنفيذ السياسة النقدية .

٢- لم تشهد العلاقة ين السياسة النقدية والسياسة المالية توازن او تنسيق طيلة سنوات البحث ، فعلى الرغم من ضمان القانون الجديد لاستقلالية السلطة النقدية بعد عام 2003 الا ان السياسة النقدية اصبحت خاضعة لقيد جديد وهو الالتزام بتنقيد الايرادات النفطية لتوفير العملة المحلية للدولة ، والذي قلل من سيطرة تلك السياسة على مناسيب السيولة ، فضلاً عن ان هذه الاستقلالية قد فسرت بشكل خاطئ من قبل الحكومة اذ اخذت النظرة الى البنك المركزي بكونه مؤسسة تعمل خارج اطار الدولة تزداد يوماً بعد يوم .

٣- ركز البنك المركزي على استخدام اداة سعر الصرف وعن طريق مزاد العملة لأجل تهدئة معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار وبما يحقق الاستقرار السعري في نهاية المطاف ، منطلقاً بذلك من اعتماد الاقتصاد العراقي وبشكل كبير على الاستيرادات لتغطية العجز السلعي الذي تعانيه السوق ، ومستنداً على حجم الاحتياطيات الاجنبية للبلد والذي اخذ يتزايد بشكل ملحوظ .

٤- ادى السعي المستمر للبنك المركزي للسيطرة على مسار سعر الصرف عن طريق احتياطي النقد الاجنبي، الى تحويل الادوات الاساسية الاخرى للسياسة النقدية والمتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة الى متغيرات تابعة، بسبب تأثر القاعدة النقدية بدرجة كبيرة بإيداعات الحكومة من ايراداتها النفطية لدى البنك المركزي وبأنفاقها الممول من هذه الايرادات .

٥- اتضح من خلال دراسة وتحليل حركة المتغيرات الاقتصادية ، ان الاقتصاد العراقي لم يشهد تكامل او التقاء ما بين هدفي الاستقرار والنمو الاقتصاديين ، اذ استمرت معدلات نمو الناتج الحقيقي خصوصاً غير النفطي بالانخفاض دون المستوى المقبول على الرغم من زوال الحروب والعقوبات الدولية ، لعدم توفر الادارة الاقتصادية الكفوّة ولضعف الاستقرار الامني والسياسي ، وبالنسبة للاستقرار فقد تحقق بشكل نسبي ولسنوات معدودة (2008-2011) وذلك بجهود منفردة للسياسة النقدية .

٦- سيؤدي الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي والناتج عن الطبيعة الريعية للاقتصاد ، الى سلب السياسة النقدية الكثير من فاعليتها في التأثير في الطلب الكلي ، بينما يجعل للسياسة المالية دوراً مهماً في تحديد مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وبضمنها مستوى الاسعار .

التوصيات :

١- انطلاقاً من الاهمية الكبرى للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه ، يجب توفير المناخ الملائم لعمل تلك السياسة بحرية سواء من خلال الاحترام المطلق لاستقلاليتها او عدم التشكيك برصانة خططها وكفاءة ادواتها .

٢- ان تبني السياسة النقدية بالوقت الحاضر لتحقيق هدف الاستقرار لا يمنع من ان يكون لها دور كبير في توفير مستلزمات الحركة التنموية في البلد ، بل على العكس يجب ان تمارس السياسة النقدية دورا فاعلاً في دعم عملية النمو خصوصاً في الجانب الحقيقي غير النفطي الامر الذي سيجعل الاستقرار الاقتصادي حقيقة راسخة داخل الاقتصاد المحلي .

٣- عمل السياسة النقدية تجاه تحقيق اهدافها ينبغي ان يمر عبر بوابة التنسيق المشترك مع بقية السياسات وليس عن طريق الهيمنة او التبعية من طرف على حساب الاخر ، كما يجب ان لا يتم التكريس الى مفهوم استقلالية البنك المركزي بمعناه الشامل بكونه يجسد عزلة وفصل السياسة النقدية عن السياسات الاخرى او التقاطع مع الاهداف الاخرى .

٤- ان الاستفادة من ثمار الاستقرار النسبي الذي حققتهُ السياسة النقدية كبيئة استثمارية يقتضي اعادة هندسة السياسات الاقتصادية المسؤولة عن تحريك القطاعات الانتاجية بما يزيد من قابلية تلك القطاعات على المنافسة للقطاع الخارجي ، كما يتطلب اعادة تخطيط سياسات اعمار رصينة ولاسيما للمشروعات الاستراتيجية الكبرى وبالشكل الذي يجعلها قادرة على جذب قوة العمل والتصدي للبطالة ، وبهذا ستتولد قوى كبيرة قادرة على تحريك العجلة الاقتصادية .

٥- عدم المغالاة في الاعتماد على اداة سعر الصرف ، لان تلك الاداة بدأت تستنفذ دورها في تهدئة الزيادات السعرية في ظل استمرار تصاعد الانفاق الحكومي ومحدودية الطاقات الانتاجية ، كما ان سعر الصرف لا يعد المحدد الاوحد لمسار اسعار السلع داخل السوق المحلية ، وبالتالي فأن استقرار هذا السعر لا يضمن استقرار المكونات السعرية الاخرى داخل تلك السوق ،

٦- في ظل استمرار توسع الانفاق الحكومي بفعل تزايد العائدات النفطية ، والذي اخذ يحد من قدرة السياسة النقدية على مواجهة الضغوطات السعرية ، يجب التركيز وبشكل كبير على السياسة المالية للدولة لمكافحة الاتجاهات التضخمية ،عن طريق تغيير بنية الموازنة العامة لصالح الانفاق الاستثماري الموجه لتوسيع الطاقات الانتاجية والبنى الارتكازية بما يكفل توفير حاجة السوق من المنتجات السلعية والخدمية ، واعادة هيكلة الانفاق الاستهلاكي بما يضمن الترشيد والتخصيص الامثل .

المصادر:

١.ابراهيم موسى الورد ، التضخم الاقتصادي في العراق ، اسبابا واثاراً ومعالجات ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، العدد الثالث ،تشرين الاول 2006 .

٢.احمد ابريهي العلي ، التضخم والسياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي ، 2009.

٣.ازاد احمد الدوسكي واخرون ، اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010) تحليل وقياس ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 7 ، عدد 23 ، 2011.

٤.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الآسكوا ،2004 .

٥.البنك المركزي العراقي ، ملخص عن ادوات سياسة البنك المركزي العراقي ، www.CBI.Org..

٦.سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2007.

٧.عبد الرحمن عبيد جمعة ،اثر الهيمنة المالية الحكومية على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012 .

٨. فلاح حسن ثويني ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2001 .

٩.فلاح حسن ثويني ، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/الجامعة المستنصرية ، المجلد الثالث العدد 8 ، 2005.

١٠. محمد صالح سلمان الكبيسي ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، المجلد 16 العدد 58 عام 2010.

١١. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق ، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد 2012.

١٢. مظهر محمد صالح ، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/الجامعة المستنصرية ، المجلد 18 العدد 56

١٣. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2011.

١٤. مظهر محمد صالح ، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، ندوة عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، معهد الاصلاح الاقتصادي ، بغداد 2006.

١٥. مظهر محمد صالح ، التنمية الاقتصادية الوطنية ومناخ الفائدة المصرفية ، البنك المركزي العراقي ، 2009.

١٦. مظهر محمد صالح ، السياسة المالية بين المدخل الصعب والمخرج الامثل ، البنك المركزي العراقي ، 2009.

١٧. مظهر محمد صالح ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق ، رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن ، البنك المركزي العراقي ، 2012.

١٨. مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمة ، بغداد 2010.

١٩. ميسر قاسم غزال ، معالجة التضخم في الاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ١٤، عدد ٤٩ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٨.

20-Michael M. Hutchison ، The Role of Sterilized Intervention in Exchange Rate Stabilization Policy ،University of California، Santa Cruz ، 2002 .

21-Clarida، R.، J. Galí and M. Gertler ، Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability : Evidence and Some Theory ، Quarterly Journal of Economics ، Vol.105 ، No.1 ، 2000 .

The role of monetary policy in achieving economic stability and growth in Iraq for the period (2004-2011)

Abstract :

The objective of this research to analyze the effectiveness of monetary policy in achieving economic stability and growth for the period 2004-2011 ،This period of time saw a fundamental shift in monetary policy after the issuing new law the Central Bank of the full independence of the monetary authority ،This is Prompt the monetary authority to bring about a change in the philosophy and objectives and the tools used to achieve the desired goals ،Which give them the ability to control the size of the money supply and to achieve price stability Indeed، Monetary policy has been able to achieve the golden triangle of economic stability ،Consisted of staff، exchange rate stability and low and stable general level of prices in relative terms، while representing the third pillar to build a strong reserve of foreign currency ،This could provide a stable investment environment، which is the basis of economic growth process. But the country's economic policy has failed to exploit those stable environment ، Creating intersection or a lack of coordination between monetary policy objectives and goals of economic policies، particularly fiscal policy .

Key Words: The Economic growth، The Economic Stabilization، Monetary stability coefficient، Monetary policy، Hyper Inflation، Inflation Targeting، Fiscal Dominance، Positive feedback.